

الملزمة الاولى

مفهوم الشركات وانواعها وخصائصها

مفهوم الشركات : الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من المال أو عمل , لإقتسام ما قد ينشأ عنه ربح أو خسارة .

الأركان الموضوعية العامة لعقد الشركة :

1. الرضا: وهو التعبير عن إرادة المتعاقدين المتمثلة في الإيجاب و القبول و يجب أن يكون صحيحا خاليا من العيوب كالغلط والإكراه و التدليس. و نظرا لأن عقد الشركة يعتبر من التصرفات الدائرة بين النفع و الضرر فإنه لا يكفي وجود الرضا لإبرام عقد الشركة، بل لابد أن يكون هذا الرضا صادرا عن ذي أهلية أي أن يكون أهلاً للتصرف بلوغ سن 19 سنة كاملة كما يجب أن يكون ممن لم يحجر عليهم بسبب سفه أو جنون.
2. المحل: هو موضوع الشركة الذي يتمثل في المشروع المالي الذي يسعى الشركاء إلى تحقيقه، و يجب أن يكون هذا المحل ممكنا و مشروعاً، و غير مخالف للنظام العام و الآداب العامة.
3. السبب: و هو الباعث الدافع على التعاقد، و يتمثل في تحقيق غرض الشركة المتمثل في استغلال مشروع مالي معين، يكمن الإختلاف بين المحل و السبب في كون محل الشركة أي موضوعها هو المشروع المالي، أما السبب هو استعمال المشروع بغرض تحقيق الربح شريطة أن يكون مشروعاً (مقبول – غير ضار) في جميع الأحوال.

الأركان الشكلية لعقد الشركة

1. الكتابة:

يشترط في العقد الكتابة لصحته، و ذلك حتى يسهل إثبات ما تضمنه من بيانات تهم الشركاء أنفسهم كما تهم الغير اي يتعامل مع هذه الشركة.

2. الشهر:

إجراءات الشهر تتمثل في القيد بالسجل التجاري نشر ملخص العقد التأسيسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و كذلك نشر هذا الملخص في جريدة يومية.

انواع الشركات :

• اولاً شركات الاشخاص :

1. شركة التضامن :

هي النموذج الأمثل لشركات الأشخاص حيث يكون كل شريك فيها مسؤولاً مسؤولية تضامنية ، وفي جميع أمواله عن ديون الشركة كما يكتسب كل شريك فيها صفة التاجر .

2. شركة التوصية البسيطة :

تتكون من فريقين من الشركاء: شركاء متضامنين يخضعون لنفس النظام القانوني الذي يخضع له الشركاء في شركة التضامن ، فيكونون مسؤولين مسؤولية تضامنية، وغير محددة عن ديون الشركة ويكتسبون صفة التاجر ، وشركاء موصين لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم ولا يكتسبون صفة التاجر ولا يشاركون في إدارة الشركة.

3. شركة المحاصة :

هي شركة مستترة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا وجود لها بالنسبة إلى الغير وتقتصر آثارها على الشركاء فقط .

• ثانياً شركات الأموال :

1. الشركة المساهمة :

هي شركة ينقسم رأس مالها الى اسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون وتقتصر مسؤولية المساهم على اداء قيمة الاسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما اكتتب فيه من اسهم ويكون للشركة أسم تجارى يشترك من الغرض من انشائها ولا يجوز للشركة ان تتخذ من أسماء الشركاء أو أسم احدهم عنواناً لها .

2. الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

تشبه الشركة ذات المسؤولية المحدودة شركات الأشخاص من ناحية أن عدد الشركات فيها لا يجوز أن يزيد على خمسين شريكاً وأن حصة الشريك فيها ليست قابلة للتداول بالطرق التجارية بل يخضع تداولها لقيود معينة أهمها إمكان استرداد هذه الحصة للشركاء وأنه لا يجوز تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام وفي النهاية لا يجوز لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ، وتقترب هذه

الشركة من شركات الأموال من حيث نظام إدارتها وتأسيسها ومن حيث تحديد مسؤولية الشركاء فيها وانتقال حصة كل شريك إلى ورثته.

3. شركات التوصية بالأسهم :

تتكون هذه الشركات من نوعين من الشركاء شركاء موصون لا يسألون إلا بمقدار الحصة التي يقدمونها وتتخذ هذه الحصة شكل أسهم قابلة للتداول لا تختلف عن الأسهم في شركات المساهمة، وشركاء متضامنون يسري عليهم ما يسري على الشركاء المتضامين في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، ومن ثم يكتسبون صفة التاجر وتكون مسؤوليتهم مطلقة في جميع أموالهم ويقومون بإدارة الشركة.

• الشركة التضامنية :

تُعرف الشركة التضامنية بأنها "عقد بين إثنين أو أكثر للقيام بعمل معين وتقسيم الأرباح أو الخسائر الناتجة فيما بينهم ويكون جميع الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية وغير محددة عن جميع التزامات الشركة".

وتعد الشركات التضامنية من أنواع شركات الأشخاص التي تقوم على الإعتبار الشخصي كونها شركة تتألف من عدد محدود من الأشخاص يشترط وجود المعرفة السابقة والثقة المتبادلة فيما بينهم والتي تعد الأساس في إستمرار الشركة , وتتسم الشركات التضامنية بعدة خصائص تنعكس في المعالجات المحاسبية لبعض الأحداث والعمليات التي تخص إستمرار نشاطاتها من بينها :

1. يتم إدارة الشركة من قبل مجموعة الشركاء أو من خلال الأتفاق فيما بينهم على إختيار أحدهم ليتولى مهام الإدارة على أن يتم إحتساب رواتب أو مكافئات للشريك المعني يتم إحتجازها من الأرباح المتحققة للشركة قبل توزيعها على الشركاء بحسب الإتفاق .
2. إنتقال الملكية بين الشركاء عند إنضمام أو إنسحاب شريك يؤثر في سير نشاطات الشركة ويؤدي إلى توقفها بشكل مؤقت بسبب أن الشركة قائمة على الإعتبارات الشخصية أي أن وجودها وإستمرار وجودها يرتبط بإستمرار العلاقات الشخصية بين الشركاء .
3. مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة تعد مسؤولية غير محدودة وبشكل متضامن فيما بينهم أي يحق للدائنين والمقرضين مطالبة الشركاء بسداد ديونهم من أموال الشركاء الشخصية في حال إعسار أو تصفية الشركة .

• الشركة المساهمة :

تعرف الشركة المساهمة بصورة عامة بأنها شركة يتكون رأس مالها من أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول , ومسؤولية المساهمين فيها مسؤولية محدودة بقدر أسهمهم في رأس المال ويقوم بإدارتها مجلس إدارة ينتخبه المساهمون فيما بينهم . وتعد الشركات المساهمة نوع من أنواع شركات الأموال التي تنقسم من حيث طبيعة الملكية إلى :

1. شركات مساهمة خاصة : وهي التي يملك كامل أسهمها القطاع الخاص .

2. شركات مساهمة مختلطة : وهي التي تتكون باتفاق شخص أو أكثر من القطاع العام مع شخص أو أكثر من غير هذا القطاع برأس مال مختلط لا تقل نسبة مساهمة القطاع العام فيه عن (25%) .

ويمكن تحديد الخصائص الأساسية للشركات المساهمة بما يأتي :

1. الوجود القانوني المستقل, حيث تعد الشركة المساهمة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن مالكيها وتعمل تحت أسمها بدلاً من أسم مالكيها .

2. المسؤولية المحدودة للمساهمين, حيث أن مسؤولية المالكين عادة ما تكون محدودة بقدر استثماراتهم في الشركة , وعليه لا يملك الدائنون حق أدهاء أو مطالبة قانونية تتسحب إلى الأصول الشخصية للمالكين .

3. إستخدام نظام أسهم رأس المال , حيث تمثل حقوق الملكية في الشركات المساهمة عموماً على عدد كبير من الوحدات (الأسهم) التي تتسم بتساوي اقيامها وحقوق وواجبات حاملها , والتي تتمثل بالمشاركة النسبية في الأرباح والخسائر والمشاركة النسبية في الإدارة وكذلك المشاركة النسبية في الأصول عند تصفية الشركة .

4. التغير في حقوق الملكية , حيث يحق للمساهمين التصرف بجزء أو بكل ما يملكونه في الشركة المساهمة عن طريق بيع أسهمهم , فضلاً عن أن عملية انتقال الملكية في الشركات المساهمة لا تؤثر في استمرار الأنشطة التشغيلية للشركة ولا تؤثر في أصولها والتزاماتها وإجمالي حق الملكية فيها .

5. إدارة الشركة بصورة غير مباشرة من خلال مجلس إدارة منتخب لممارسة مهام رسم سياسات الشركة ومتابعة عملية تنفيذها , فضلاً عن اختيار الموظفين المناسبين للتنفيذ خلال فترة حياتها التي لا تتأثر بقرار الإنسحاب أو الوفاة أو عدم أهلية المساهمين فيها .

1. المعالجات المحاسبية التي تتصل بتكوين رأس المال وقيود إثباته

تبدأ مرحلة تكوين الشركة التضامنية بتقديم الشركاء لحصصهم في رأس المال على شكل أصول نقدية أو عينية مقومة بالقيمة العادلة بتاريخ تحويلها إلى ملكية الشركة , شرط أن تكون هذه القيمة متفق عليها من قبل كافة الشركاء , كذلك يمكن أن يقدم الشريك أصول ومطلوبات محله التجاري إذا كان يملك محلا تجاريا مقابل حصته المحددة في رأس مال الشركة التضامنية شرط أن تخضع الأصول والمطلوبات إلى التقييم , وأخيرا يمكن للشريك أن يقدم حصته في الشركة التضامنية في شكل عمل شرط أن يتم توثيق ذلك في عقد تأسيس الشركة لضمان حقوق الشريك المعني بسبب صعوبة تقييم العمل الذي سيقدمه ذلك الشريك إلى الشركة التضامنية مستقبلا . وبذلك يمكن للشركاء تقديم حصصهم في رأس المال بعدة أشكال وهي :

- سداد الحصة نقداً.
- سداد الحصة في شكل أصول عينية بشرط ان تخضع الأصول العينية إلى التقييم بالقيمة العادلة في تاريخ الاتفاق.
- سداد الحصة في شكل أصول ومطلوبات (محل تجاري) شرط ان تخضع الأصول والمطلوبات للتقييم بالقيمة العادلة في تاريخ الاتفاق.
- سداد الحصة في شكل عمل.

مثال 1 :

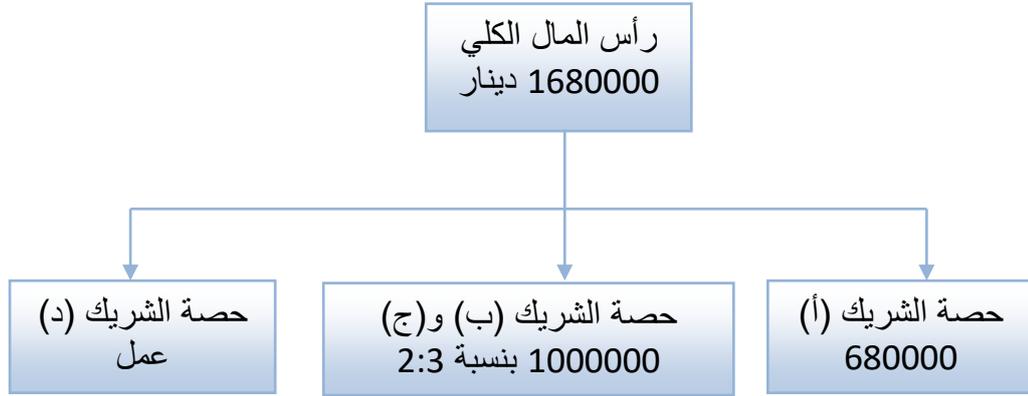
في بداية سنة 2017 تأسست احدى الشركات التضامنية بمشاركة كل من (أ، ب، ج، د) وبرأسمال قدره 1680000 دينار موزع بينهم كما يلي: حصة الشريك (أ) والباقي يوزع بين الشريكين (ب، ج) بنسبة (2:3) على التوالي، اما الشريك (د) فتكون حصته بما يقدمه من عمل إلى الشركة، هذا وقد تم الاتفاق على تسديد الحصص كما يلي:

1. يقدم الشريك (أ) قطعة أرض مشيد عليها مباني بقيمة عادلة 350000 دينار , 275000 دينار للأرض والمباني على التوالي .
2. يسدد الشريك (ب) حصته نقداً.
3. يقدم الشريك (ج) بضاعة قيمتها العادلة 475000 دينار.

فإذا علمت أن الشركاء يستلموا أو يسددوا الفرق في ارصدة رؤوس موالهم نقداً , المطلوب :

1. إثبات القيود اللازمة .
2. تصوير الميزانية الافتتاحية .

الحل:



سداد حصة الشريك (أ):

$$350000 + 275000 = 625000 \text{ دينار قيمة الارض والمباني}$$

$$680000 - 625000 = 55000 \text{ دينار النقص في حصة الشريك (أ) ويجب على الشريك}$$

سدادها نقدا

مذكورين

$$350000 \text{ حـ/ الارض}$$

$$275000 \text{ حـ/ المباني}$$

$$625000 \text{ حـ/ رأس مال الشريك (أ)}$$

$$55000 \text{ حـ/ النقدية}$$

$$55000 \text{ حـ/ رأس مال الشريك (أ)}$$

أو يسجل القيد السابقين بقيد واحد وكما يلي :

مذكورين

$$350000 \text{ حـ/ الارض}$$

$$275000 \text{ حـ/ المباني}$$

$$55000 \text{ حـ/ النقدية}$$

$$680000 \text{ حـ/ رأس المال الشريك (أ)}$$

سداد حصة الشريك (ب)

$$1000000 \times \frac{5}{3} = 600000 \text{ دينار}$$

$$600000 \text{ حـ/ النقدية}$$

$$600000 \text{ حـ/ رأس مال الشريك (ب)}$$

سداد حصة الشريك (ج)

$$1000000 \times \frac{5}{2} = 400000 \text{ دينار}$$

$$475000 - 400000 = (75000) \text{ قيمة الزيادة الحاصلة في حصة الشريك ج والتي}$$

يجب على الشركة سدادها نقدا :

475000 ح/ البضاعة

475000 ح/ رأس مال الشريك (ج)

75000 ح/ رأس مال الشريك (ج)

75000 ح/ النقدية

د . سداد حصة الشريك (د)

لا يسجل قيد محاسبي لان العمل غير خاضع للتقييم .

شركة أ، ب، ج، د، التضامنية
الميزانية الافتتاحية كما في 2017/1/1

| الأصول | المطلوبات وحقوق الملكية |
|---------|-------------------------|
| النقدية | رأس مال أ 680000 |
| بضاعة | رأس مال ب 600000 |
| الأرض | رأس مال ج 400000 |
| المباني | |
| المجموع | المجموع 1680000 |

مثال 2 :

في 2017/5/1 اظهرت ميزانية محلات (س) التجارية الارصدة التالية: (المبالغ بالدينار

(
1100000 بنك، 400000 المدينون، 8000000 البضاعة، 1200000 الدائنون، وفي نفس التاريخ اتفقت محلات (س) مع (ص) و(ع) على تأسيس شركة تضامنية يدفع (ص) حصته فيها مبلغاً نقدياً يعادل حصوله على (20%) من رأس مال الشركة الكلي وتكون حصة (ع) على شكل عمل شرط أن يتم إعادة تقييم أصول محلات (س) وكما يأتي :

1. تقييم البضاعة بمبلغ 9664000 دينار.

2. تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة (5%) من رصيد المدينين.
المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة وتصوير قائمة الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل :

نفرض ان رأس مال الشركة الكلي = x وهو يعادل نسبة 100%

حصة الشريك (ص) = 20% (كما ورد في السؤال)

$$\text{إذن حصة الشريك (س)} = 100\% - 20\% = 80\%$$

حصة الشريك (ع) = عمل

إثبات قيود التعديل في سجلات محلات (س) التجارية

$$1- \quad 9664000 - 8000000 = 1664000 \quad \text{مقدار الزيادة الحاصلة في قيمة}$$

البضاعة

1664000 ح/ البضاعة

1664000 ح/ رأس المال

$$2- \quad \text{المخصص المطلوب للديون المشكوك في تحصيلها} = 400000 \times 5\% =$$

20000

20000 ح/ رأس المال

20000 ح/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

رأس المال المعدل = رأس المال قبل التعديل بعد الأخذ بالتعديلات

رأس المال قبل التعديل = الأصول - المطلوبات

$$\text{رأس المال قبل التعديل} = 9500000 - 1200000 = 8300000$$

$$\text{رأس المال المعدل} = 8300000 + 20000 - 1664000 = 9944000$$

إثبات القيود الإفتتاحية في سجلات الشركة التضامنية

إثبات حصة الشريك (س)

1100000 ح/ البنك

9664000 ح/ البضاعة

400000 ح/ المدينون

1200000 ح/ الدائنون

20000 ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

9944000 ح/ رأس مال الشريك (س)

إثبات حصة الشريك (ص)

حصة (س) 80% 9944000

حصة (ص) 20% ؟

$$\text{حصة الشريك (ص)} = 9944000 \times 20\% / 80\% = 2486000 \text{ دينار}$$

2486000 ح/ النقدية

2486000 ح/ رأس مال الشريك (ص)

إثبات حصة الشريك (ع)

لا يسجل قيد محاسبي لأن العمل غير خاضع للتقييم .

شركة س، ص، ع
قائمة الميزانية الافتتاحية كما في 2017/5/1

| الأصول | المطلوبات وحقوق الملكية |
|-----------------------|-------------------------|
| النقدية | الدائنون |
| 3586000 | 1200000 |
| مدينون | رأس مال س |
| 400000 | 9944000 |
| مخصص د.م.فيها (20000) | رأس مال ص |
| 380000 | 2486000 |
| البضاعة | 124300000 |
| 9664000 | |
| المجموع | المجموع |
| 13630000 | 13630000 |